ولا ما استقرأ في هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه
مفهوم التقديم ولا تعلق بالاستقراء بل يستعان فيه الى تنبيه
او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيق بان سمى حصرا فتطفن
والحصر المراد هنا قيل عقلي وخفي عليه ان استقرائي قد بيناه في
شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المصنف لانها تتعلق
بما يفهم من الجملة من معنى الاختصار ويكفي هذا القدر للطرق
غير بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام
وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عاملي
الظرف فكذا اختصت لانها اخره قوله ان الجملة لما كانت تلي
ظرف بمعنى اذ ويلزم بعد ما الماضي لفظا او معنى وجواب ايضا
كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية قال الله تعالى فلما كتب
عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء
وقد يكون مضارعا بعد هذا الكلام الرضي فقوله فيها الجملة اسمية
مع الفاء جواب لما يقال الاشكال فلا يتوجه ما قيل انه لا يدخل الفاء
على ما هو جواب فلا وجه لقوله نعم الا ان يقال الجواب محذوف
اي اعتبرت الدلالة وقوله نعم تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله اما
من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف
من اسم ان لان حالها مع ان فيه تعليل حذف ولقد احسن
لانه يحوج الى صرف قوله الثاني الطرف واخويه عن الظاهر المتبادر

لكن فيه

لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق
مع ان في تقدير مجرور وصفها على ان يكون مبتدا اخبره ان تزال
غنى عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة
وعدمها باطل لوجود صفات لا تخصص للكلمة وبهما لان حصر
بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تخصص
يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقديم ليس
الا ان ليس المقدم خارجا عما ذكر في التقديم وليس المعنى على انه
ليس له امر اخر وراء ما ذكر في التقديم الا ترى ان معنى قولنا
الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا خلو
عنهما لا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وبناء
تقدير اخر اخف الا ذات ان تزال ثم تاويل اخف وهو جعل ان تزال
بمعنى الدلالة تركهما لكونهما متفاوتين مشهورين فاكتفى بالتنبيه
على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وبناء تحقيق
ذكر سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين
صريح المصدر والفعل المؤول به بدخول كلمة ان او ان لان مرجع
الى المعنى بعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل
والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما قوله حيث يقعان
عمدة في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه فلا يفهم
في الفهم عنها لان التحقيق حق يكون المصادر مثلا افعالا قوله

في سال